أثر نشاط الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط على البيئة المائية

Impact of the activity of multinational companies operating in the field of oil on the aquaticenvironment

تاريخ الاستقبال: 04 **نوفمبر** 2018 **تاريخ القبول**: 13 **ديسمبر** 2018 **تاريخ النشر**: 20 **جانفي** 2019

د. خيرة ميمون * **- أستاذة محاضرة ب - جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف**

د. فتيحة خالدي * **- أستاذة محاضرة أ -جامعة البويرة**

الملخص:

تعتبر مشكلة تلوث البيئة بصفة عامة والبيئة المائية بصفة خاصة معضلة حقيقية كانت ولا زالت تؤرق البشرية، ولعل مصادر تلوث البيئة المائية عديدة ومتنوعة تتصدرها الصناعة النفطية، فهذه الأخيرة تعتبر من أكثر القطاعات تأثيرا على البيئة المائية، وذلك لما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالها من أعمال تؤثر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على سلامة المياه ونظافتها وذلك في مختلف مراحل الصناعة النفطية(الاستكشاف، الإنتاج، النقل والتوزيع).

الكلمات الدالة: الشركات متعددة الجنسيات،التلوث النفطي، الصناعة النفطية، البيئة المائية.

Abstract :

The problem of pollution of the environment in general and the aquaticenvironment in particularis a real dilemmathat continues to plaguemankind. The sources of pollution of the aquaticenvironment are many and varied, and are led by the oilindustry. This is one of the mostinfluentialsectors in the water environment, Of worksthatdirectly or indirectly affect water safety and cleanliness in various stages of the oilindustry (exploration, production, transport and distribution.)

***Keywords**: multinational companies, oil pollution, oilindustry, aquaticenvironment.*

* k.mimoun@univ-chlef.dz

* khaldifatihadroit@gmail.com

مقدمة:

تؤكد العديد من الدراسات العلمية وجود تفاعل وتأثير متبادل بين الأنشطة الاقتصادية والاعتبارات البيئية، فالبيئة والتنمية مفهومين مترابطين ولا يمكن الفصل بينهما، وهذا ما أكد عليه المبدأ الرابع من إعلان ريو لعام 1992 حيث نص على أنه "من أجل تحقيق تنمية مستدامة تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر إليها بمعزل عنها".

غير أن ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط يظهر لنا مشاهد مأساوية ، وذلك نتيجة عدم قدرتها على صياغة معادلة متوازنة تحقق التنمية من جهة وتحمي البيئة من جهة أخرى خاصة البيئة المائية، حيث تؤثر الصناعة النفطية التي تقوم بها هذه الشركات في مختلف مراحلها من استكشاف، انتاج، نقل وتوزيع بشكل كبير على البيئة المائية فتفسد مياهها وتلوثها بالنفط، وذلك إما نتيجة الحوادث التي تتعرض لها نقلات البترول أو عن طريق تسرب كميات كبيرة من النفط من خطوط الأنابيب، أو نتيجة انفجار المنصات النفطية. ومن هنا نطرح الإشكال التالي: كيف يمكن للشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط تلويث البيئة المائية؟ وإلى أي مدى يمكنها تحمل المسؤولية القانونية عن ذلك؟

المحور الاول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط

يقتضي منا تعريف الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط تقديم تعريف للشركات متعددة الجنسيات بصفة عامة، ثم التطرق الى تعريف الشركات العاملة في مجال النفط ومن ثمة تحديد خصائصها كما يلي:

أولا: تعريفالشركات متعددة الجنسيات

تعد الشركات متعددة الجنسيات أهم ممثل ومحرك للمبادلات الدولية، وبالمشاركة في هذه المبادلات أصبحت "شركات عابرة للحدود القومية"، حيث أضحت هذه الاخيرة عابرة للقارات بمجرد قيامها بإنتاجنفس المنتجات والخدمات في العديد من المناطق الجغرافية مع تسويق منتجاتها عالميا، وهذا ما أحدث تنظيم جديد للانتاج العالمي، وهو ما يعرف باسم " التقسيم الدولي لمراحل الانتاج"[1]

وتجدر الإشارة أن ظاهرة التدويل من حيث جذورها الأولى تعود إلى بداية نشأة الرأسمالية التجارية، وذلك بظهور شركات استعمارية، حيث كانت المبادرة الأولى من هولندا التي أنشأت شركة الهند الغربية وبريطانيا شركة الهند الشرقية في عام 1660، وفرنسا شركة الهند الشرقية والغربية في عام 1664، وقد تطورت هذه الظاهرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى حيث توسعت عدة شركات خارج بلادها الأم ، كما تحولت الشركات متعددة الجنسيات في هذه الفترة إلى شكل تجمع (الكارتل والتروست) منذ 1880 لتصبح الدعامة الأساسية لاقتصاديات البلدان الرأسمالية، أما في الفترة ما بين الحربين فكان الشكل المميز للشركات الدولية هو الكارتل، وكان أول كارتل للصلب في عام 1926، وأول كارتل للنفط عام 1928.[2]

إن الخصائص المميزة للشركات متعددة الجنسيات يدفعنا إلى تعريفها من الجانب الاقتصادي والقانوني معا.

فمن الناحية الاقتصادية عرفها الاستاذ " ريمون فرنون R.Vernon" بأنها : " شركة أم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات في قوميات عديدة، وهي المؤسسة التي تجعل كل تجمع يبدوا كما لو أن له مدخلا لمنصب مشترك من الموارد المالية والبشرية، ويبدو حساسا لعناصر استراتيجية مشتركة، كذلك فللحجم أيضا أهميته، بحيث يزيد رقم أعمالها أو

مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، وفوق ذلك طبيعة نشاطها كمجموعة خارج بلادها الأم ذات أهمية، وأخيرا فالشركات المذكورة يجب أن يكون لها قدر معين من الانتشار الجغرافي"[3].

ويعرفها كلاوننز بأنها" شركة تستمد قسما هاما من استثماراتها ومواردها وسوقها وقوة العمل بها من خارج البلد الذي يوجد فيه مركزها الرئيسي"[4]

أما من الناحية القانونية فإنها تعرف على أنها" المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية تخضع لاستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة ". كما تعرف على أنها"مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة ترتبط علاقات قانونية بمركزها الأصلي ، وتلتزم في استثمار أموالها بسياسة اقتصادية موحدة"[5].

من خلال التعاريف السالفة الذكر نلاحظ أن تعريف الشركات متعددة الجنسيات يستلزم توافر العناصر التالية:

- مجموعة من الشركات تنشط في مناطق جغرافية متنوعة
- تخضع هذه الشركات الوليدة لسيطرة الشركة الأصل
- تربط هذه الشركات روابط اقتصادية وتسعى لتحقيق استراتيجية ترسمها الشركة الأم

ثانيا: تعريف الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط

تعرف الشركات النفطية الكبرى بأنها شركات متعددة الجنسيات عملاقة، فهذه الأخيرةتسعى دائما لغرض إعادة صياغة الظروف الاقتصادية والسياسية لنشاطها، فهي لم تنشأ كمجرد فعل لظروف سياسية واقتصادية معطاة وقائمة، بل هي أيضا تجسيد لوعي الرأسمالية الحديثة للأنماط الاقتصادية والسياسية المناسبة لنشاطها على صعيد عالمي وسعيها الحثيث من أجل فرض هذه الأنماط ، وتنطبق هذه الملحوظة على تلك الشركات البترولية ويتضح ذلك من خلال الاستراتيجيات التي اتبعتها سواء في الأجل القصير أو الطويل[6].

وقد كان أول بروز للشركات البترولية بالولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شركة " La Standard OilCompany" وذلك عام 1870 على يد روك فيلر " Roche Feller"، وأصبحت متعددة الجنسيات بانتقال نشاطها الاستكشافي والاستخراجي نحو كل من كندا والمكسيك، واعتبرت في تلك الفترة من أقوى و أضخم الشركات البترولية في العالم قبل ظهور الشركات البترولية الأوروبية التي أرادت أن تحطم احتكار انتاج البترول من قبل الشركات الأمريكية وشركات الاتحاد السوفياتي سابقا، وكان على رأسها شركة "Royal Dutch Shell"[7]

هذا ويلاحظ أن بعض الشركات العاملة بالنفط أطلق عليها مصطلح الشقيقات السبع في سنة 1950 من طرف رجل الأعمال الإيطالي " أنريكو ماتي" ، وهذا باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على هذا النوع من الصناعة، حيث في عام 1979 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياط العالمي للبترول[8]

وهذا الجدول يبين أهم الشركات البترولية العملاقة أو ما يسمى بالشقيقات السبعة

الجدول رقم 1 أهم الشركات البترولية العملاقة (الشقيقات السبعة)

الشركة	الدول الأم
إكسون "Exxon" وكانت تسمى Standard oil حتى سنة 1973 Company of New Jersey	الولايات المتحدة الأمريكية
موبيل أويلMobil oil	
تكساكو Texaco	
ستاندارد أويل أوت كاليفورنياStandard oil of California	
جولف أويلGolf oil	
بريتش بتروليوم British Petroleum	بريطانيا
رويلدتش شل Royal Dutch Shell	بريطانيا وهولندا

المصدر: بوبكر بعداش، مرجع سابق، ص 175.

من خلال الجدول نجد أن السيطرة والاحتكار لإنتاج البترول ومشتقاته تسيطر عليه الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها الدولة الأم لخمسة شركات من بين الشركات العملاقة، وتتجلى الصورة الاحتكارية أكثر عند قيام ثلاثة شركات كبرى بقيادة وتوجيه مجموعة الثمانية وهي "Exxon" ، British Petroleum و Royal Dutch Shell، وذلك من خلال نجاحها بعقد أول اتفاق بينهما وهو اتفاق "أكنا كاري" والذي عرف تحت تسمية "ASIS" وقد تضمن مجموعة من المعالم الاحتكارية:[9]

- الاتفاق على حصص كل شركة ونسبتها من السوق العالمي، ما عدا سوق الولايات المتحدة الامريكية؛
- تجنب المنافسة السعرية عن طريق الاتفاق على المبادئ العامة الحاكمة لتسعير النفط؛
- استعمال كافة الطرق (خاصة السعرية) لقهر المنافسين الآخرين، وضمان استمرارية الاحتكار؛
- تقوية أواصر التعاون وتوحيد الجهود فيما بينها لتحقيق السيطرة الكاملة على الأسواق العالمية للبترول.

ثالثا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص تميزها عن باقي الشركات خاصة العاملة منها في المجال النفطي وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

أ. **تركيز الإدارة العليا ووحدة مركز القرار:** تمارس شركات متعددة الجنسيات سيطرة مركزية على فروعها المنتشرة عبر العالم ، حيث تعمل جميع فروعها تحت نظام انضباطي دقيق وتخضع لمركز موحد لاتخاذ القرار، وذلك في إطار استراتيجية عالمية موحدة[10]، فكلا من الشركة الأم وفروعها ومنشآتها التابعة لها تكون مجموعا واحدا متكاملا، ولذلك لا يمكن النظر للشركة المتعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها، فهي عبارة عن مجموعة تدرجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية كما أنها علاقة تبعية[11]

2. **كبر حجم وضخامة الإنتاج:** تتفوق الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية من حجم رأسمالها واستثماراتها، عدد العاملين فيها، حجم المنظومة الإدارية والكفاءة البشرية وتنوع انتاجها وأرقام مبيعاتها أو الإيرادات التي حققتها، وقد تم في 8 جويلية 2013 ترتيب كبرى الشركات المتعددة الجنسيات الخامسة والعشرون في العالم من طرف مجلة فرتون العالمية 500 "Fortune Globel 500" وقد احتلت الشركات البترولية المراكز الأولى، مثل شركة رويلدوتش شل في المرتبة الأولى، وشركة Exxon Mobil في المرتبة الثالثة، وشركة سينوباك "Snopec" في المركز الرابع[12]

3. **التفوق التكنولوجي:** يعتبر التحكم في تكنولوجيا الطاقة التي يمكن أن تتطور في المستقبل ذا أولوية مطلقة في استراتيجية الشركات الكبرى، وفي حالة البترول تتحكم الشركات تماما في أكثر أنواع التكنولوجيا الحديثة تعقيدا وتكلفة بالنسبة لكل من الاستخراج والانتاج والتكرير، وهي تملك بذلك ميزة مطلقة بالنسبة للمنافسين الأقل أهمية، ويتضح إذن أنه لا زال للشركات البترولية الكبرى وزن كبيرا جدا في الساحة العالمية للطاقة، وترتكز سيطرتها بصفة أساسية على ثلاث عوامل وهي: قدرتها المالية الكبيرة، تنظيمها، تحكمها في التكنولوجيا[13] .

المحور الثاني: أثر نشاط شركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط على البيئة المائية

أولا: تعريف تلوث البيئة المائية:

يعرف التلوث المائي بأنه " إدخال أية مواد أو طاقة في البيئة المائية(المياه العذبة والمالحة) ينتج عنه ضرر بالموارد الحية أو غير الحية أو يهدد صحة الإنسان أو يعوق الأنشطة السياحية أو يفسد صلاحية المياه للاستعمال أو ينقص من التمتع بها أو يغير من خواصها"[14]

ويعتبر التلوث البحري من أهم صور تأثير الصناعة البترولية على النظام البيئي، بحيث أن كمية من البترول حتى وإن كانت صغيرة يمكن أن يكون لها تأثيرات حادة وقاتلة على الحياة البحرية، ومن التعريفات التي جاءت شاملة لغالبية عناصر التلوث البحري، التعريف الذي أوردته الفقرة الأولى من المادة الأولى لاتفاقية قانون البحار عام 1982، حيث نصت على أنه: "معنى تلوث البيئة البحرية هو إدخال الإنسان في البيئة البحرية بما في ذلك مصاب الأنهار بصورة مباشرة أو غير مباشرة مواد أو طاقة تنجم عنها أو محتمل أن تنجم عنها آثار مؤذية مثل الاضطراب بالموارد والحياة البحرية وتعريض الصحة البشرية للأخطار وإعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك وغيره من أوجه الاستخدام المشروعة للبحار والحط من نوعية قابلية مياه البحر للاستعمال.[15]

كما عرفت المادة الثانيةفقرة أ من تعديل 1995 لاتفاقية برشلونة التلوث البحري بأنه" قيام الانسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بادخال أية مواد أو أية صنوف من الطاقة إلى البيئة البحرية، بما فيها المياه الشاطئية مما يسبب أو من المحتمل أن يسبب آثار مؤذية كالحاق الضرر بالمصادر الحية، أو ان تكون مصدر خطر على الصحة البشرية وعائقا للنشاطات البحرية بما في ذلك صيد الاسماك وافساد لنوعية مياه البحر المستخدمة وانقاصا لمدى التمتع بها"، جاء التعريف شامل لجميع الطاقات والمواد التي تسبب تلوث للبيئة البحرية بما فيها المواد النفطية.

وتجدر الإشارة إلى ان النفط بعد أن ينسكب في البحر يطرأ عليه عدت تحولات أهمها: [16]

- **التبخر:** يتبخر جزء من النفط المتمثل في الهيدرو كربونات العطرية الخفيفة إلى الجو، وتعتمد سرعة التبخر على درجة حرارة الماء والجو، وعلى سرعة الرياح، فهي تزداد مع ازدياد سرعة الرياح وارتفاع درجة الحرارة؛

- **الغوص:** تتحول تحت تأثير الأمواج المتلاطمة عجة النفط الغليظة إلى كريات من الغاز بأحجام تتراوح بين حجم ثمرة الزيتون إلى حجم كرة القدم، وبعد فترة تتجمع الطحالب والرمال والمواد العالقة الأخرى على كريات الغاز فتسبب زيادة في كثافتها وغرقها للقاع؛
- **الذوبان والتحلل:** يذوب جزء آخر من النفط في الماء، وتتحلل أجزاء أخرى بعد فترة بفعل الأحياء الميكروسكوبية الدقيقة وتتأكسد أجزاء أخرى بمساعدة الأوكسجين في الماء.
- **التسرب:** إن النفط الخفيف يتسرب حتى أعماق تصل إلى 50 كلم داخل رمال القاع.

ثانيا: مصادر تلوث البيئة المائية بالنفط:

يرجع تلوث البيئة المائية بالنفط لعدة أسباب نوجزها فيما يلي:

- **التلوث الناتج عن عمليات البحث والحفر:** تعتبر مرحلة البحث والتنقيب عن النفط مرحلة حاسمة وأكثرها خطرا وتكلفة، خاصة في المناطق المغمورة بالماء، حيث يؤدي حفر الآبار إلى انطلاق المزيد من الغبار الملوث والغازات السامة من المكامن النفطية، واحتمال فقد كمية من طينالحفروتسرب النفط ليختلط بالمياه الجوفية القريبة من سطح الأرض، وبمجرد الانتهاء من حفر البئر تكون المشكلة الرئيسية هي كيفية التخلص من الكميات المعتبرة من المياه الملوثة التي قد تصل نسبتها إلى 90% من حجم السوائل في بعض الآبار.[17]
- **التلوث الناتج عن عمليات الاستخراج والإنتاج:** تحتاج عملية النفط استخدام مواد كيمائية لإزالة التربة في مدخل البئر والسماح للنفط بالتدفق، غير أن أكبر ملوث في عملية انتاج النفط هو المياه المنتجة المصاحبة للإنتاج ، ليس فقط لاحتوائها على كيمياويات وهيدرو كربونات ومعادن ثقيلة ومواد أخرى هامة، ولكن التخلص من هذه المياه الملوثة هو في حد ذاته قضية بيئية هامة، إذ تستخدم منصة النفط قرابة 400.000غالون من مياه البحر يوميا كسوائل حفر في عملية الاستخراج، وبعد الاستخدام يعاد ضخ المياه الملوثة بالنفط في البحر ثانية.[18]
- نقل النفط بواسطة السفن: تعتبر السفن أهم مصدر للتلوث النفطي، فهي تلقي بالنفط ومشتقاته عن طريق التصادم والجنوح، وخلال الشحن والتفريغ، فبعد أن تفرغ الناقلة شحنتها من النفط في موانئ الاستيراد تملأ بحوالي 40% من حمولتها بالماء حتى لا تطفو كثيرا إلى أعلى فيصعب التحكم فيها، وأي نفط يبقى في قاع الخزان ملتصقا بجدرانه سوف يختلط بماء الصابورة ثم يخرج معه أثناء التفريغ قرب موانئ التصدير استعدادا لشحن النفط من جديد ملوثا بذلك مناطق موانئ تصدير النفط، ومن العوامل التي تزيد من امكانية التلوث النفطي، تلك الزيادة الرهيبة في أحجام ناقلات النفط وقد تعرض ولا زال عدد من هذه الناقلات العملاقة إلى كوارث أدت إلى انسكاب النفط في البحار والمحيطات[19]

المحور الثالث: دراسة حالة بعض الشركات العاملة في مجال النفط وتأثير نشاطها على البيئة المائية

أولا:نشاط شركة شل للبترول في دلتا نهر النيجر

إنّ شركات شل للبترول لها مشروعات في دلتا نهر النيجر[20]التي تعدّ من أكثر الأراضي الخصبة في العالم، وقد كانت شركة شل بنيجيريا وهي فرع من فروع شركة رويال داتش/شل للبترول أولى الشركات التي استخرجت النفط من منطقة دلتا نهر النيجر ومعظمه من منطقة أوغونيلاند أو على مقربة منها، وذلك عندما كانت نيجيريا لا تزال مستعمرة

بريطانية عام 1958 ومنذ ذلك العام استخرجت شركة شل بنيجيريا ما تقدر قيمته بثلاثين مليار دولار أمريكي من النفط من أغونيلاند، وتقوم الشركة ببناء آبار نفطية وخطوط نفط ضخمة تتداخل مع أراضي المجتمعات المحلية الأصلية، وقد أصبحت معظم مياه الشرب في منطقة أغونيلاند ملوثة وغطت طبقات كثيفة من النفط المسرب من الآبار وخطوط الأنابيب الأراضي الزراعية الخصبة، مما ترتب عليه أن أصبح الكثيرون من شعب الأوغوني بلا مورد للرزق، هذا وقد رفضت شركة شال اطلاع سكان دلتا نهر النيجر وعددهم حوالي 500.000 نسمة بصورة وافية على الآثار البيئية المترتبة على عملياتها[21].

وفي عام 1996 قدم بلاغ إلى اللجنة الإفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب ادعت فيه عدة منظمات غير حكومية أن الحكومة العسكرية في نيجيريا أصبحت تعمل مباشرة في انتاج النفط من خلال الشركة المتعددة الجنسيات العملاقة شل، وبعد حوالي 6 سنوات، في 27 ماي 2002 أصدرت اللجنة قرارها لصالح الشعب الأوغوني الذين عانوا بشدة وقسوة من تلوث بيئتهم بالعديد من الغازات والسيول الضارة المنبعثة من المؤسسة البترولية، بحيث أكدت اللجنة أن الدولة النيجيرية خرقت الالتزامات الواردة في المادة 24 من الميثاق الافريقي والتي تنص على الحق البيئي، والمادة 16 منه والتي تنص على أنه: " لكل شخص الحق في التمتع بأفضل حالة صحية بدنية وعقلية يمكنه الوصول إليها، كما تتعهد الدول الأطراف في هذا الميثاق باتخاذ التدابير اللازمة لحماية صحة شعوبها وضمان حصولها على العناية الطبية في حالة المرض"[22]، إذا قضية أوغونيلاند تدل على أن الاستثمار الأجنبي غير المنظم يساهم في رفاهية السكان بالقدر القليل مقابل الأضرار البالغة التي أصابت الشعب الأوغوني.[23]

من خلال استقراء قرار اللجنة الإفريقية نجد أنها أكدت على الحق البيئي الوارد في نص المادة 24 بشكل مباشر، كما قامت بتفسير بعض الحقوق كالحق في الصحة الوارد في المادة 16 من الميثاق وعلاقته بالحق البيئي.

وقد أكدت أيضا أن امتثال الحكومات لجوهر الحق في الصحة والحق في البيئة الواردين في الميثاق الإفريقي يجب أن يشمل إعطاء الإذن أو على الأقل السماح بمراقبة علمية مستقلة للبيئات المهددة بما يقتضي إجراء دراسات عن الآثار البيئية والاجتماعية قبل أي نشاط إنمائي صناعي ، والترويج لتلك الدراسات، والاضطلاع بعملية الرصد الملائم وتقديم المعلومات للمجتمعات المحلية المعرضة للمواد والأنشطة الخطرة (شعب الأوغوني)، وإتاحة فرص ذات معنى أمام الأفراد لإسماع أصواتهم والمشاركة في القرارات الإنمائية التي تمس مجتمعاتهم[24].

ثانيا:حادثة الناقلة توري كانيون

كانت كارثة ناقلة النفط "توري كانيون " التي حدثت في باريس عام 1967 م بالقرب من شواطئ إنكلترا أول حادث لتحطم ناقلة نفط ، مما أحدث دوياً هائلاً في الأوساط العلمية آنذاك عن مدى الأخطار الناجمة عن التلوث النفطي للمياه.

وتتلخص وقائع الكارثة في أن الناقلة كانت محملة بالنفط الخام الكويتي وفي 18 مارس 1967 م اصطدمت بالصخور والشعاب المرجانية عند ما يسمى بالصخور السبعة seven stones بين جزر سيلي ولاند زاند في الجنوب الغربي للسواحل البريطانية . وتقع هذه المنطقة على بعد 12 ميل من خط الأساس الذي يقاس فيه البحر الإقليمي للمملكة المتحدة وداخل المنطقة الملاصقة لهذه الدولة. وبسبب هذا الاصطدام انشقت الناقلة العملاقة إلى شقين ، وعلى أثر ذلك تسربت منها كميات هائلة من البترول الخام إلى عرض البحر – وبمقاييس

تلك الأيام – قدرت بنحو 100 طن ، وغطت هذه الكمية من النفط مسافة مائية لا تقل عن 320 كم2 من الشواطئ البريطانية ، وسرعان ما حملت التيارات المائية البقعة النفطية المتكونة باتجاه الشواطئ الفرنسية وبقية الشواطئ البريطانية حيث استقرت في نهاية المطاف على المناطق الساحلية للدولتين [25].

أحدثت الكارثة خسائر غير متوقعة لحكومتي المملكة المتحدة وفرنسا، فشكلت الحكومة الفرنسية لجنة قانونية متخصصة لبحث أبعاد القضية، وتحديد الطرف المسؤول والمدعى عليه بالتعويض، وبعد دراسة القضية توصلت اللجنة إلى ما يلي:

- انتفاء مسؤولية ليبيريا عن كارثة توري كانيون، حيث تبين من التقرير أن ليبريا لم ترتكب أي عمل غير مشروع وفقا لأحكام القانون الدولي، ذلك أن السفينة التي منحتها ليبيريا علمها مجاملة كانت صالحة للملاحة وفي حالة جيدة.
- انتهت اللجنة الى اقرار مسؤولية شركة باركوداتانكر، عن الحادث باعتبارها الشركة المسؤولة عن تشغيل السفينة، وبالتالي اقامة الدعوى ضدها في الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها موطن الشركة الأم المالكة للسفينة توري كانيون.

أما حكومة المملكة المتحدة فهي لم تنضم إلى الحكومة الفرنسية في إقامة أية دعوى قضائية للتعويض عن الأضرار التي أصابتها من جراء الكارثة، وانما أقامت الدعوى بمفردها ضد شركة باركوداتانكر المسؤولة عن التعويض أمام المحكمة العليا بلندن.[26]

انتهت جميع الدعاوى المقدمة ضد الشركة بالتعويضمع اجراء الصلح والتراضي بين حكومتي المملكة وفرنسا وبين الشركة.

ففي 11نوفمبر 1969 وقع ممثل الشركة باركوداتانكر وشركة التأمين المؤمنة على السفينة توري كانيون اتفاقيتين:الأولى مع ممثل الحكومة الفرنسية والثانية مع ممثل الحكومة البريطانية

بمقتضى هاتين الاتفاقيتين تسلم مندوب كل حكومة مبلغ قدره مليون ونصف استرليني، بالاضافةإلى 250 ألف جنيه استرليني تخصص لتعويض الأفراد الذين لحقتهم الأضرار من جراء الكارثة، على أن تكون هذه المبالغ مقابل تنازل حكومتي فرنسا وبريطانيا ومواطنيهم عن الدعاوى القضائية المرفوعة، وضمان عدم رفع أية دعوى قضائية أخرى في المستقبل بسبب هذه الكارثة.[27]

ثالثا: شركة برتيش بتروليوم (BP) وحادثة خليج المكسيك

تعتبر حادثة التسرب النفطي في خليج المكسيك عام 2010 أسوأ الكوارث البيئية التي شهدها العالم، حيث نتجت عن تسرب نفطي هائل حصل بعد انفجار منصة بحرية لاستخراج النفط تابعة لشركة برتيش بتروليوم (BP) البريطانية، وقد تسرب حوالي 4.9 مليون برميل من النفط الخام، هذه الكارثة تركت آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية ليست فقط في الاقتصاد الأمريكي، بل كان لها نطاق واسع وانعكاسات على صناعة النفط العالمية مستقبلا[28].

وحسب ما ورد عن شركة الخدمات النفطية البريطانية المسؤولة عن المنصة(برتيش بتروليوم) أن الحادث يعود إلى عدة أسباب مختلفة من بينها[29]:

- الاسمنت الذي تم ضخه في البئر لم يعمل على إغلاقها بصورة صحيحة مما سبب تسرب النفط والغاز عبر الأنابيب الواصلة بين قاع البئر والمنصة على السطح؛

- فشل صمامات الأمان؛
- لعب الخطأ البشري دوره أيضا في حدوث الكارثة، حيث توجب على طاقم العمل أن يقوم باختبارات الضغط داخل البئر بهدف التأكد من إغلاقها، إلا أن نتائج هذه الاختبارات فسرت على نحو خاطئ، مما جعل الطاقم يعتقد بأن البئر تحت السيطرة؛
- عدم رصد حدوث أي تسرب نفطي
- غياب عمل أنظمة الإنذار

وقد أعلنت وزارة العدل الامريكية مسؤولية الشركة عن الحادث ودفعها تعويضات قيمتها 8،20 مليار دولار، ويعتبر هذا التعويض الذي فرض على الشركة الاضخم على الاطلاق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، اضافة إلى ربع المبلغ وهو 5،5 مليار دولار يدفع نتيجة انتهاك قانون نظافة المياه[30]

الخاتمة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط كيان اقتصادي ضخم، له وحدات فرعية منتشرة في مناطق متعددة تربطهم علاقة قانونية وتبعية مع الشركة الأم، وتتصف بخصائص تميزها عن باقي الشركات من بينها التفوق التكنولوجي والسيطرة والاحتكار على السوق العالمية، غير أن نشاطها في مجال الصناعة النفطية لطالما صاحبه تلوث بيئي وبالأخص البيئة المائية، فهذه الأخيرة تمثل ثلاث أضعاف اليابسة وهي مجال خصب تستخدمه الشركات النفطية للقيام بنشاطاتها سواء من حيث الاستكشاف، الإنتاج، النقل. وفي الأخير توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوردها فيما يلي:

- تعتبر الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط من أكبر شركات العالم لها امكانيات (مالية وبشرية) ضخمة تتلائم مع حجم الصناعة النفطية؛
- تسعى الشركات العاملة في مجال النفط إلى تحقيق أرباح دون مراعاة الاعتبارات البيئية
- تساهم الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط بشكل كبير في تلوث البيئة المائية بالنفط ، و يتصف هذا النوع من التلوث في غالبه بأنه تلوث عابر للحدود وليس حبيس اقليم واحد؛
- يعتبر التعدي على البيئة المائية بتلويثها ، تعديا على حق الإنسان في العيش في بيئة سليمة،ليس فقط بالنسبة للأجيال الحالية وانما أيضا الأجيال المستقبلية

التوصيات:

1. وجوب التوفيق بين الاعتبارات البيئية والصناعة النفطية
2. تتمتع الشركات العاملة في مجال النفط بالسيطرة على السوق والاحتكار مما يجعلها قد تنفذ من تحمل المسؤولية في حالة حدوث تلوث للبيئة المائية، مما يستدعى تطوير قواعد المسؤولية بما يتلاءم والتطورات الحاصلة في مجال الصناعة النفطية؛
3. لا بد على الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجال النفط أن تتبع استراتيجيات وقائية تمنع حدوث التلوث المائي بالنفط، ذلك أن الوقاية خير من العلاج.

الإحالات والهوامش:

[1]يرجع مصطلح الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصادي "ليلبينتال ديفيد D.Elilienthal عام 1960 عندم قدم بحثا إلى معهد كاترنجي للتكنولوجيا تحت عنونا الشركات المساهمة المتعددة الجنسيات، وفيما بعد روبير فرنوا Rober Vernois في 1973، الجوزي جميلة، دحماني سامية، دور استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص 86.

[2]المرجع نفسه، ص 85.

3طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2006-2007، ص 24.

4 أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا الطحان، فارس عبد الجليل، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد85، 2010، ص117.

5 طلعت جياد لجي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 35.

6 محمد زيدان، محمد يعقوبي، الأثار البيئية لنشاط شركات البتول العالمية ومدى تحملها للمسؤولية تجاه البيئة، الملتقى الدولي الثالث لمنظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، 2012، ص 6.

7 بوبكر بعداش، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر03، 2009-2010، ص 174.

8 محمد زيدان، محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص 06.

9 بوبكر بعداش، مرجع سابق، ص 176

10 الجوزي جميلة، دحماني سامية، مرجع سابق، ص 68.

11 أحمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، مرجع سابق، ص 120.

12 الجوزي جميلة، دحماني سامية، مرجع سابق، ص 89-90.

13 محمد زيدان، محمد يعقوبي، مرجع سابق، ص 08.

14 سعد أحمد محمود، استقراء لقوانيين المسؤولية المدنية في المنازعات التلوث البيئي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1999، ص 35.

15سهام زروالي ، آليات حماية البيئة البحرية من التلوث بالزيت، الملتقى الوطني الأول حول آليات الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية الكبرى في القانون الجزائري 01-02 ديسمبر 2015، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الشلف، ص03

16مقيلي امحمد عياد، تلوث البحار والمحيطات بالنفط ومشتقاته، مجلة العلوم الإنسانية، العدد01، 1991، الجامعة الأسمرية الإسلامية زليتن، كلية الأداب والعلوم، جامعة الفاتح طرابلس، ص 367.

17 بوزيد صليحة، التلوث النفطي وانعكاساته على سوق النفط، مجلة درسات ، جامعة عمار ثليجي، العدد 50، جانفي 2017، الأغواط، الجزائر، ص 320.

18بوزيد صليحة، مرجع سابق، ص 320

19مقيلي، مرجع سابق، ص 366.

20 تعد دالتا النيجر من أهم عشرة نظم بيئية بحرية ساحلية وفيرة المياه في العالم، ويقطنها نحو 31 مليون نسمة،كما تعتبر موقعا لمخزونات نفطية هائلة ما فتئت تستخرجها الحكومة النيجيرية وشركات النفط متعددة الجنسيات منذ عقود،أنظر تقرير التنمية البشرية في دالتا النيجر الصادر عن برنامج الامم المتحدة الانمائي،البيئية الصحية من حقوق الانسان، رقم لوثيقةAFR44/018/2009، ص 2.

21الحق في بيئة صحية،الوحدة رقم 15 على الرابط http://www1.umn.edu/humanrts/arab/M15.pdf تاريخ التصفح 2017/4/17

[22]ulrichbeyerlin and thiomarauhn, international environmental law, editions-verlg. ch.beck.(oxford) - great britain,2011,p 396.

[23]Alan Boyle, Human Right and the Environment : Whernext ?, editer by Ben Boer, Environmentallaw Dimensions of HumanRights, first edition , oxford, U.S .A ,2015,p 211.

[24]جون. هـ. نوكس، تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة 25، الوثيقة A/HRC/25/53، ص 17، الفقرة 41.

[25]تلوث البيئة البحرية بالنفط مقال على الرابط

https://www.egpet.net/vb/showthread.php?t=54572#ixzz5JGvJ0qhx تاريخ التصفح 2017/03/15

[26]سامح عبد القوي السيد،التدخل الدولي بين المنظور الانساني والبيئي،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية، 2012، ص 318،319.

[27]سامح عبد القوي السيد، مرجع سابق، ص 320.

28 عبد الوهاب السعدون، التسرب النفطي في خليج المكسيك الآثار المترتبة والدروس المستنبطة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية على الرابطhttp://www.aleqt.com/2010/10/04/article_450642.html تاريخ التصفح 2017/03/23

29 انفجار منصة DeepiraterHorison، النفطية في خليج المكسيك ، هندسة البترول والغاز، مقال متوفر على الرابط-https://www.syres.com/article/8222.html تاريخ التصفح 2017/03/23

30 عبد الوهاب السعدون، مرجع سابق.